النقد الصوتي عند الرماني (ت٣٨٤هـ) في شرحه كتاب سيبويه

Phonetic criticism of Al-Rumani (d. 384 AH) in his explanation of the book of Sibawayh

شهيد كريم عبدالرضا
مديرية تربية كربلاء

أ.د.حيدر عبدعلي حميدي
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

إن هذه الدراسة هي محاولة لتثويرِ ما في التراث العربي، والتنقيب فيه لمعرفة الأسس التي سار عليها العرب القدماء وللاطلاع على جزئية من ذلك الكم الهائل الذي خلفه لنا السلف الصالح من علوم شتّى عسى أن يسدَّ ثغرةً في الدرس الصوتي الحديث، وأن تكون لبنة في الدراسات الصوتية المستقبلية لاستكشاف ما في غور التراث، وجعله يناغم اللغات الأخرى التي نالت نصيبها من التكنولوجيا الحديثة، لتتواءم والعصرنة التي تعيشها سائر تلك اللغات فيما وصلت إليه.

ودراسة النقد الصوتي في التراث العربي، وإن اكتنفتها بعض الصعوبات إلا أن ذلك لا يمنع من عدم الخوض فيها؛ لإبراز جوانبها في تراث علمائنا حيث هناك ظواهر لم يُسلط عليها الضوء لاستظهارها والتنبيه عليها، ورفع الحواجز عنها، والوقوف على ما وصل إليه السلف الصالح في هذا العلم.

الكلمات المفتاحية: النقد الصوتي، كتاب سيبويه.

Abstract

This study is an attempt to revolutionize what is in the Arab heritage, and to delve into it to know the foundations on which the ancient Arabs proceeded and to view a part of that huge amount that the righteous predecessors left us of various sciences, hoping to fill a gap in the modern phonetic study, and to be a building block in future phonetic studies to explore what is in the depths of the heritage, and make it harmonize with other languages that have had their share of modern technology, to be compatible with the modernization that all those languages are experiencing in what they have reached.

The study of phonetic criticism in the Arab heritage, although it is surrounded by some difficulties, does not prevent not delving into it; to highlight its aspects in the

heritage of our scholars, as there are phenomena that have not been highlighted to demonstrate them and alert them, and remove barriers from them, and stand on what the righteous predecessors have reached in this science.

Keywords: Phonetic criticism, Sibawayh's book.

المقدمة:

لم يكن النقد الصوتي معروفا ومتداولا بشكل مستقل إلا بعد تطور علم الأصوات، وبعد تعدد آلياته في العقود الأخيرة من هذا القرن، إذ أصبح واحدا من المناهج التي يعول عليها في الخطاب الأدبي وكشف جمالياته ودلالاته، ولذلك فإنّ التحليل الصوتي يعد جزءا مهما لا يستهان به في المناهج النقدية التي اتخذت علم اللغة أساسا في العملية النقدية، كالبنيوية والأسلوبية ومناهج التحليل اللغوي[1]؛ فالظواهر الصوتية كانت منذ بداياتها مادية، وترعرعت في أحضان الدراسة النحوية، وكانت الغاية نحوية لا صوتية؛ لكنَّ ذلك لم يمنع علماء النحو واللغة الأوائل من الاهتمام بها؛ لأنّها جزء أساسي من أجزاء الدراسة اللغوية، فقاموا بدراسة مخارج الأصوات وصفاتها وطرائق النطق بها، وأحوالها في درج الكلام، وغيرها من الظواهر الصوتية.

وقد انطلقت الدراسة الصوتية مع بداية الدرس اللغوي عامة، ولكنَّ العناية بها، والتنبه لها كانت قبل النحو وعلومه؛ لأن من بواعث هذا الاهتمام ظاهرة اللحن التي تعد أحد أهم الأسباب الأساسية للدرس الصوتي العربي، "فقد انتبه العرب لوجود اللحن قبل الإسلام؛ لأنهم ألفوا بعض الموالي الذين عاشوا بينهم ولم يتقنوا نطق أصواتهم، وهذا لافتقار لغتهم الأصلية لأصوات اللغة العربية، ثم لصعوبة إخراجها والإلمام بصفاتها، وبانتشار الإسلام ودخول الأعاجم في هذا الدين الجديد زاد انتشار اللحن الصوتي"[2].

وقد حظي علم الأصوات باهتمام علماء اللغة وعلماء التجويد، وإن تأخر علماء التجويد عن علماء اللغة في ذلك بأكثر من قرن ونصف من الزمان[3]، وربما يعود ذلك لدوافع كل فريق في دراسة أصوات اللغة العربية، إذ تطالعنا المصادر اللغوية القديمة أنه من بين أسباب دراسة الأصوات العربية في مجملها خدمة كتاب الله العزيز وتصحيح النطق ومحاولة رفع درجة الفصاحة عند الأعاجم، ولا يخرج هذا كله أبدا عن نطاق خدمة كتاب الله العزيز الحكيم.

ويكمن الفرق بين علماء اللغة وعلماء التجويد في كون دراسة علماء التجويد للأصوات ترتبط "بشكل أساسي بمعالجة ما سموه باللحن الخفي، فقسموا اللحن على قسمين هما: اللحن الجليّ، وهو الخطأ الظاهر في الحركات خاصة، وقالوا: بأنه ميدان عمل النحاة والصرفيين. واللحن الخفي هو الخلل الذي يطرأ على الأصوات من جراء عدم توفيتها حقوقها من المخارج أو الصفات، أو ما يطرأ لها من الأحكام عند تركيبها في الكلام

المنطوق، وقالوا بأنّ هذا هو ميدان عمل علماء التجويد"[4].

وتجدر الإشارة إلى "أن للتطور التقني السريع الذي قطعه علم الصوت وما أتيح له من وسائل علمية وأجهزة متطورة أثرًا مهما في ولّادة النقد الصوتي ونشوئه؛ فضلا عن ذلك فدراسة الأصوات وتحليلها في الخطاب الإبداعي وبخاصة الشعر يجمع بين العلم والذوق، وهذا ما يجعل دراسة الجانب الصوتي تشكل ما يمكن أن يعد منهجا بمعناه الاصطلاحي"[5].

وفي ضوء ما سبق يمكننا القول إنَّ ولّادة النقد الصوتي كانت نتيجة الحاجة إلى تصويب الألسن الناطقة باللغة العربية وتوجيهها من الذين هم من أصول عربية، أو من غيرهم من الأعاجم، وأما بداياته فكانت مرتبطة أشدَّ الارتباط بدراسة الأوائل من النحويين والبلاغيين وعلماء التجويد، وغيرهم للصوت اللغوي.

وقد وجدنا منهج الشيخ الرماني (ت:384هـ) من الخلاف في كتابه فهو يعرض المسألة بذكر الخلاف بين أسماء وليس مذاهب، وأغلب ما ذكره من خلاف هو مع الأخفش، فيأخذ المسألة الواحدة ويعرضها بالتفصيل، وفي أغلب مواضع الخلاف يرجح الرأي الذي يراه صائبًا، وقد يرجح الرأيين إذا استحسنهما وفي مواضع قليلة يطلق العنان لفكر القارئ ليميز الرأي دون أن يذكره، وبعد التقصي والبحث في شرح الرماني للكتاب وجدت فيه بعض المسائل التي يخالف فيها سيبويه وينقد العلماء بها وسأقوم بعرضها على وفق أهميتها:

- **مسألة أحوال الحروف قبل النون الخفيفة والثقيلة[6]**

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في أحوال الحروف قبل نون التأكيد مما لا يجوز[7]

- مسائل هذا الباب[8]

وما وجه قول سيبويه: لاجتماع النونات، وقول أبي العباس: لأنها علامة للرفع؟ وأُيُّ العلّتين أوجهُ على الأصول؟

- الجواب[9]:

وتحدث نُونُ الرَّفعِ من: (تَفْعَلان) إذا قلت: (هل تَفْعَلانِّ)؛ لاجتماع النونات في قول سيبويه، وقال أبو العباس: تحذف لأنَّها علامة للرفع، كما تُحَذَفُ الضمة التي هي علامة الرفع من: (هَلْ تَفْعَلَنَّ).

- نقد الرماني لهذه المسألة بقوله: وعلَّة سيبويه أوجه على الأصول؛ لأنَّ الضمة إِنَّمَا حذفتْ هُنَاكَ، لئلّا. يلتبس الواحد بالجمع، وليس في النون لو ثبتت القياس[10].

- آراء العلماء في هذه المسألة:

- المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه: قال سيبويه: "إذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: (لتَفْعَلُنَّ وَلَتَذْهَبُنَّ)؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها

استثقالاً، وتقول: (هل تَفْعَلُنَّ ذاك) تحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشدّ استثقالاً للنونات"[11].

- المذهب الثاني: قال أبو العباس المبرد: "هل تَضرِبُنَّ زيداً؟ إذا أراد الجماعة، وهل تَضْرِبنَّ زيداً ؟ إذا قصد المرأة. لقوله: إنهم بنوا الفعل المذكر مع النون على الفتح فقالوا: هل تخشيَنّ زيداً للواحد، واضرِبَنَّ زيداً، وسقوط النون من الجميع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد كما كان ذلك في نصبها، فهذا القياس"[12]. وهو ايضاً قول أبي عثمان المازني[13].
- المذهب الثالث: قال ابن ولّاد: "إنهم كرهوا اجتماع النونين كلامٌ صحيحٌ، من أجل أنّ تضعيف الحرف وتكرّره ثقيل على اللّسان"[14].

وقد بيّن ابن ولّاد أنّ العلّة في ذلك استهجان العرب للثقل وطلبها السهولة والخفة، واستند في ذلك إلى رأي الخليل الذي يقول فيه: "وزعم الخليل أن اللّسان إذا انتقل من حرف إلى غيره فهو سهل كسهولة الرجل إذا انتقلت من موضع الى سواه، فإذا نطق اللّسان بحرفٍ ثم رجع إليه كان كمشي المقيّد"[15].

ويرى الباحث: أنَّ كلام الخليل وسيبويه وابن ولّاد، ومن سار على رأيهم يجري على طباع العرب في استثقال الكلام الذي يكون ثقيلا على اللّسان، ومما يدل على صحة ما ذهب إليه من كراهة اجتماع النونات مستندا في ذلك على القرآن الكريم وكلام العرب قولهم في الأمر لجماعة النسوة: اضرِبْنانٌ، بإدخال الألف للفصل بين النونين، وليست الكراهة تعني استحالة النطق بهذه النونات متوالية، بل هي متعلقة بصعوبة النطق لهذا الاستثقال الذي هو ممتنع وواجب وجائز فيه الوجهان وتفصيله كالآتي:

أولًا: قد يتحملونه في مواضع من كلامهم لمعانٍ تعرض فيه ولا يجوز غيره.

ثانيًا: قد يدعونه في مواضع ولا يجيزونه البتة.

ثالثًا: يجوز فيه الوجهان التضعيف والترك ويكون كما يأتي:

1- الترك: وهو ما ألزموه الإدغام كراهة التضعيف وذلك قولهم في الفعل: ردَّ وعضَّ؛ فلا يقولون: ردَدَ أو عضَضَ إلا بإسكان أوله.

2- التضعيف: وذلك بترك الإدغام كقولهم في الاسم: شَرَر وطَلَل[16].

وأما وجه الموازنة بين مذهب المازني والمبرد، وبين مذهب سيبويه وأصحابه فقد حكم ابن ولّاد على مذهب سيبويه أنه مأخوذ من قاعدة أقرَّها بنفسه، وذلك أنَّ المازني قد بيَّن أنَّ فعل الواحد لمَّا كان مع نون التوكيد مفتوحا كقولنا: تَفعلَنَّ، ضارع هذا المنصوب إذا قلنا: لن يفعلَ، وهذا بحذف النون في التثنية والجمع ممَّا فيه النون كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه فقالوا: هل تفعلُنّ، فحذفوا نون الجميع كما حذفوا من قولك: لم

تفعلوا.

ويشير ابن ولّاد إلى أنَّ هذا التعليل مستخرج من قول سيبويه منتزع من مذهبه؛ وذلك أنَّ العرب فعلت بلام (فَعَلَ) كما تفعل بلام (يفعل) في البناء على السكون في قولك: فَعَلْنَ ويَفْعَلنَ، وعلى الفتحة في قولك: فَعَلَ وهل يَفْعَلَنَّ، ووجب حذف النون في المثنى والجمع في المضارع عند دخول نون التوكيد المبنية على الفتح، وذلك لما دخلها من الإعراب؛ فإذا ثنَّينا واحدها زال الإعراب من تثنيتها ومن جمعها، كما لم يدخلوا النون في ضَرَبَا وضَرَبوا، وفي الأمر: اضرِبا واضرِبوا؛ لأنَّ فعل الواحد مبنيٌّ على الوقف، وكل موضع بنيت فيه الفعل فإنَّك تحذف النون من تثنيته وجمعه[17].

ويذهب الباحث مع مذهب الرماني في هذه المسألة وهو نفسه رأي سيبويه؛ لأنَّ التعليل على مذهب سيبويه من باب حمل الشيء على نظيره كما قال ابن ولّاد؛ أي حمل المبنيّ على المبنيّ، وهو أولى من تشبيه المازني المبني بالمعرب عندما بيَّن أنَّ المفرد مع نون التوكيد كقولنا: تَفعلَنَّ يضارع المضارع الذي دخلته أداة النصب بقولنا: لَنْ يَفعَلَ.

- **مسألة الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد[18].**

– الفرض فيه أن يُبين ما يجوز في المتقاربين مما لا يجوز[19]

– مسائل هذا الباب[20]:

ما الشاهد في قول الراجز[21]؟

كأَنَّها بَعْدَ كلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِه فَرٌّ عُقَابٍ كَاسِرِ

– الجواب[22]:

هذا الشاهد في إخفاء الهاء مع الحاء؛ قال سيبويه: "يجوز إدغام الهاء مع الحاء بالإخفاء الذي يقرب من الإدغام هذا البيت الذي أنشدهُ، وقد أفصح بذلك الأخفش فقال: لا يجوز فيه الإدغام البتة".

– نقد الرماني في هذه المسألة: ورأي سيبويه الأصوب.

– المذهب الأول: قال سيبويه: يجوز أن يدغم الهاء في العين، واستشهد بقول الشاعر:

كأَنَّها بَعْدَ كلالِ الزَّاجِرِ ومَسْحِه فَرٌّ عُقَابٍ كَاسِرِ

يريد: ومسحهِ، فأبدل من الهاء حاء، ثم أدغم الحاء في الهاء[23].

– المذهب الثاني: اعترض أبو الحسن الأخفش على هذا الإدغام؛ معللًا ذلك بأنَّ السين ساكنة، ولا يجمع بين صوتين ساكنين، وهو يناقض قاعدتهم في إدغام المتقاربين[24].

– المذهب الثالث: قال المبرد: "لا يجوز مثل هذا الإدغام؛ لأن السين ساكنة، وما يأتي بعدها كيف يكون

ساكناً؟ وهو الحاء! ووصف ما ذهب إليه سيبويه بالخطأ الفاحش"[25].

- المذهب الرابع: قال ابن ولّاد: في هذا البيت إنّما جاز التقاء الساكنين، وان كان ضعيفاً، فهو لا يلزم الإدغام من وجهين:

(أحدهما: إنه قد يكون موضع الهاء ما لا تدغم فيه الحاء؛ لأن الهاء ليست من الكلمة، وإنّما هي كناية، فقد تضيف هذا الاسم إلى الكاف المضمرة والاسم الظاهر، وقد لا تضيفها، فهذ وجه.

والوجه الآخر: إنَ هذا الإدغام إنّما وقع استحساناً من قائله في لغته، لا على أنه لازم في اللغات، واجتماع الساكنين ها هنا، كاجتماعهما في الوقف، إلا أنّه وصل، فتركه على حاله في الوقف، ومن ها هنا صار قبيحاً)[26].

- المذهب الخامس: انتقد الأعلم الشَّنْتَمريّ ضمناً سيبويه في ثلاثة محاور:

الأول: إن الاستشهاد بهذا البيت خطأ وغلط لاجتماع الساكنين، ولا يدغم صوت بعد ساكن إلّا أن يكون الساكن من أصوات المدّ واللّين.

الثاني: إنَّ الإدغام هنا يكسِرُ وزنَ البيت.

الثالث: يمنع من ذلك إدغام الهاء في الحاء[27].

واعترض ايضاً على المبرد إنه يجوز الإخفاء، وليس يلتبس بالإدغام في السمع، قائلاً: "فمثل هذا يلتبس، ويحتاج إلى الاستدلال على أنَّه متحرك، أو ساكن، فأمّا الإخفاء والإدغام، فالفرق بينهما بيّن في السمع"[28].

ويرى الباحث في هذه المسألة: إنَّ الشعر هو من مشطور الرجز، وتقطيع الجزء الذي فيه السين والحاء في كلمة (ومس حهي) مفاعلن، فالحاء: بإزاء عين مفاعلن، فهل يليق بسيبويه أن يكسر شعراً؟ وهو ينبوع العروض، وبحبوحة وزن التفعيل، وفي كتابه أماكن كثيرة تشهد بمعرفته بهذا العلم، واشتماله عليه، فكيف يجوز عليه الخطأ؟! فيما يظهر ويبدو لمن يتساند إلى طبعه، فيذهب الباحث مع رأي سيبويه والرماني كان على صواب في اختياره لمذهب سيبويه.

- مسألة الإدغام في حروف طرف اللّسان والثنايا[29].

- الغرض فيه: أن يبين ما يجوز من الإدغام في حروف طرف اللّسان مما لا يجوز[30].

- مسائل هذا الباب: [31]

وما الإدغام في (اسطاع)؟ وما قول سيبويه فيه؟

- الجواب[32]:

قال سيبويه : فقولهم (اسْطاع) يُسطيعُ إنما هي (أطاع – يطيعُ)، وأبو العباس يخالف ذلك فيقول: فلا وجه

للعوض.

- نقد الرماني لهذه المسألة: ومذهب سيبويه أقوى في ذلك[33].

- المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ السين في (اسطاع) عوض عن فتحة أفعل، والأصل (أسطاع، أطوع) نقلت فتحة الواو إلى الطاء ثم قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، وزيدت السين عوضاً عن ذهاب حركتها[34]، فقولهم (أسْطاع) يُسْتطيعُ إنما هي (أطاع) يُطيع، زادوا السين عوضاً من ذهاب حركة العين من (أفْعَل)، أي أنّ السين جاءت عوضاً عن الحرف المحذوف، لأنّها من حروف الزوائد التي تزاد في الفعل، فزيدت هنا للعوض[35].

وأيَّد ابن جني رأي سيبويه في مسألة (أسطاع) الذي أصله: أطاع يطيع، وزيدت السين عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أن أطاع أصله: أطوع، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء إرادة للإعلال، وحملاً على الماضي الذي هو (طاع) ومضارعه (يطُوع)، ثم قلبت الواو ألفاً، فصار التقدير (أطوع)؛ لتحريك الواو في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فيصير (أطاع)، ثم زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل[36].

- المذهب الثاني: ذهب الفرّاء إلى أنَّ (اسطاع) هي بمعنى استطاع يستطيع، وحذفت التاء للتخفيف، والهمزة فتحت شذوذاً[37]، حيث شبّهوا (أَسْطَعْتُ) بـ (أفْعَلْتُ)، وتوهموا أنَّ قولهم (اسطعت) على وزنه، وهذا (يدلُّ من كلامه على أنّ أصلها استطعتُ فلما حذفت التاء، بقي على وزن افْعَلتُ، ففتحت همزته، وقُطعت والوجهُ الأوّل؛ لأنّهم قد قالوا: اسْطَعتُ بكسر الهمزة ووصلها حيث أرادوا استطعتُ)[38]

- المذهب الثالث: اعترض أبو العباس المبرد على سيبويه بقوله واشترط للعوض شروطاً، منها: (إنما يعوّض من الشيء إذا فُقِدَ وذهب، فأمّا إذا كان موجوداً في اللفظ، فلا وجه للتعويض منه، وفتحة العين التي في كانت في الواو قد نقلت إلى الطاء التي هي الفاء، ولم تعدم، وإنما نقلت، فلا وجه للعوض من شيءٍ موجودٍ غير مفقود)[39].

- المذهب الرابع: ذهب الرضي من أن سقوط التاء من (اسطاع) هو من ناحيتين: الأولى: اجتماع صوتين متقاربين وهما: (التاء والطاء).

والثانية: لعدم إمكان الإدغام بينهما، وكثرة الاستعمال أسقطت التاء[40].

وهذا هو ما أتخذ معياراً أقرّته الدراسات المعاصرة في قصّ الألفاظ التي يكثر دورانها في الكلام، وأصبح من الحقائق المقررة عند علماء اللغات؛ لأن (كثرة الاستعمال تبلي الألفاظ، وتجعلها عرضة لقص أطرافها تماماً، كما تُبلى العملات المعدنية والورقية التي تتبادلها أيدي البشر)[41].

ويؤيد ما ذهب إليه الفرّاء والرضي أن وجود التاء تتنافى والمواءمة بين صوتي الطاء والسين، فإن الطاء

جمعت من صفات الأصوات مالم يجمعها غيرها، الا السين، فلا يمكن أن يجمع إليها إلا مثلها، وهو السين[42]

.

وقد وجد الباحث بعض الانتقادات والاعتراضات على ما ذهب إليه المبرد ومنها:

- انتقد ابن ولّاد المبرد: من أن التعويض كما هو حاصل في التغيير يكون في الحذف، لأن الكلمة إذا نقلت حركة منها عن موضع إلى آخر، فقد عُدَّ هذا تغييراً، ويختارون التعويض في مثل هذا من عدمه[43].
- انتقد ابن جني أبا العباس: رافضاً تعقبه لسيبويه، و (ذهب عن أبي العباس ما في قول سيبويه هذا من الصحة، فإما غالط، وهي من عادته معه، وإما وهم في رأيه هذا)[44].
- انتقد ابن يعيش أبا العباس اعتراضه على سيبويه؛ لأن ما ذهب إليه غير ممتنع، والتعويض وقع من ذهاب حركة عين الفعل، لا من ذهاب الحركة ألبتة[45].

ويرجح الباحث رأي الفرّاء في المسألة، وما قاله أقرب إلى اليسر، وأبعد عن التكلف والعسر؛ لأنهم استثقلوا اجتماع الحروف المتقاربة التاء والطاء، فحذفوا التاء للتخفيف[46].

وبناءً على سهولة تراكيب العربية التي تترتب عليها الفاظهم، واقتصاداً في الجهد العضلي، وهو ما أقره الدرس الصوتي الحديث، (إذ صرح بأنَّ التغييرات الصوتية المهمة في اللغة ترجع أساساً إلى الميل إلى استعمال الوسائل الفونيمية في اللغة اقتصادياً، وبطريقة سهلة بقدر الإمكان)[47]، فيكون ما ذهب إليه الفرّاء هو الأقرب إلى تلك التغيرات، والأظهر لواقع استعمال اللغة.

- **مسألة الإدغام في حروف طرف اللّسان والثنايا[48]:**

- الفرض فيه أن يبين ما يجوز من الإدغام في حروف طرف اللّسان مما لا يجوز[49]
- مسائل هذا الباب[50]:

ما الذي يجوز في ادغام الرّاء في اللّام والنون؟ ولم يجز: (يَغفِر لَكُم)[51]؟ والذي حُكِي عن أبي عمرو في هذا إخفاء عند العلماء، فرفض سيبويه هذا الإدغام واجازه الفرّاء في ذلك:

الجواب[52]:

وقد اعتل بعض النحويين في الرّاء بأن الزيادة فيها تكرير، والتكرير يكفي فيه ذكر مرةٍ واحدةٍ، فإن قُدِّر هذا التقدير لم يُخِلَّ به الإدغام في اللّام.

- نقد سيبويه لهذه المسألة: وقول الفرّاء أقوى في هذه المسألة.
- آراء العلماء في هذه المسألة:
- المذهب الأول: رفض سيبويه[53] وابن جني[54]: إدغام الرّاء في اللّام والنون؛ لأنها مكررة، وهذا التكرار

يُذهب تفشيها إذا كانت مع غيرها، لذلك كرهوا أن يجحفوا بها، ويسلبها ما فيها من صفة التفشي التي تمتاز بها في التكرار من زيادة صوت، فيذهب في الإدغام.

- المذهب الثاني: أجاز الكسائي[55] والفرّاء[56] إدغام الرّاء في اللّام قياساً، وكراهة تكرير اللّام، وعلل ابن يعيش[57] إجازتهما الإدغام بأن الرّاء إذا أدغمت في اللّام صارت لاماً، (ولفظ اللّام أسهل وأخف من أن تأتي بـ(راء) فيها تكرار، وبعدها لام، وهي مقاربة للفظ الرّاء(فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد).
- المذهب الثالث: اعتذر أبو البركات الانباري عن العلماء الذين أجازوا إدغام الرّاء في اللّام وفي بعض القرارات وقال: بأن العلماء نسبوا الخضار إلى الروي، لا إلى أبي عمرو (ولعل أبا عمرو أخفى الرّاء، فخفي على الراوي، فتوهمه إدغاماً)[58].
- المذهب الرابع: عدَّ أبو حيان الاندلسي هذا الإدغام وجه من أوجه القياس في العربية الذي سار عليه العلماء وقال: لا يجوز أن يعتقد القرّاء أنهم غلطوا؛ لأنهم من أئمة اللغة والنحو والقراءة، وليس صحيحاً أنهم لم يفرقوا بين الإدغام والإخفاء، وثمة أمر آخر: إن القراءة ليست شرطاً أن تأتي على وفق شروطه، وشروط أصحابه البصريين، ولا سيّما وأنّ الناقل لهذه القراءة هم كبراء ورؤوس البصريين والكوفيين أمثال: أبي عمرو، ويعقوب والرؤاسي والكسائي، ثم القراءة سبعية، ومن عَلِم حجة على من لم يعلم[59].

- رأي الباحث في هذه المسألة:

إن الدرس الصوتي المعاصر يؤيد ما ذهب إليه الفريق الثاني وهم الكسائي والفرّاء ومن تبعهما، ويتوافق وتعليل ابن يعيش في إدغام الرّاء في اللّام، ولا يرى فيه مانعاً، وذلك لقرب مخرجيهما مع اتحاد الصفات، لأنّ كلا منهما صوت متوسط بين الشدة والرخاوة، ولا يكاد يسمع للراء حفيف[60].

وهناك بعض العلماء قدموا اعتذار في ادغام الرّاء في اللّام، ويرى الباحث ان الاعتذار غير مجدٍ؛ لأنّه يناقض قاعدتهم في الاصوات التي فيها زيادة صوت من أنّها لا تُدغم فيما هو أنقص منها، ما يؤدي إلى الاجحاف به، وإذهاب ماله من نبرةٍ على مقاربة، ومع الاطمئنان بأن استقراء اللغة لم يكن شاملاً، ولا سيما في هذه الحالات الإدغامية، حيث يرى بعض القدماء أن هذا الإدغام يحمل في طياته فضلاً عن التكرير، وهو صوت تختص به الرّاء دون غيرها، ما يمنع من حصوله، وهو أنه يؤدي إلى عدم نطق اللفظ الفصيح[61].

وعلى أي حال، فالإدغام هو مطلب ذوقي فرضه الواقع الاستعمالي للغة على المتكلم؛ لسهولة النطق به[62]، وعليه جاء نقد العلماء ونقاشاتهم لتفنن تلك الظاهرة، وما ذهب إليه الرماني في اختياره لمذهب الفرّاء في إدغام الرّاء في اللّام يتوافق وهذا المطلب.

- **مسألة ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات[63]:**

- الفرض فيه أن يبيّن ما يجوز في الوقف على المعتل ما لا يجوز[64].
- مسائل هذا الباب[65]:

ما الذي يجوز في الوقف على ألف المقصور المنون؟ وما الذي لا يجوز؟ والخلاف بينها؟ وقول الخليل أن الألف هي الألف المنقلبة عن لام الكلمة، وقول الخليل الأصوب؟

- الجواب[66]:

يقال: هذا فتى، سلمت على فتى، وأكرمت فتى، فيوقف عليه بالألف في الأحوال الثلاث، وهذا مذهب اختلف النحويون في حقيقة الف المقصور المنون الموقوف عليه.

- نقد الرماني لهذه المسألة: وقول الخليل الأصوب في ذلك[67].
- آراء العلماء في هذه المسألة:
- المذهب الأول: ذهب سيبويه: أن الألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة. أي عومل المقصور المنون في الوقف عليه معاملة الاسم الصريح، وعلتهم: أن الألف في (فتى) في حالتي الرفع والجر، عند الوقف عليها هي الألف الأصلية (أي: لام الكلمة)، وهي نظيرة الدال من (زيد)، وأما في حالة النصب فإنها مبدلة من التنوين، نظير الألف في (رأيت زيداً)، حذفت الألف الأصلية لاجتماع الساكنين[68].

وقد وافقه في الرأي ابن السراج[69]، وابن مالك في التسهيل فقال: (وكالصحيح في ذلك المقصور، خلافاً للمازني في إبدال الألف من تنويه مطلقاً، ولأبي عمرو والكسائي في عدم الابدال منه مطلقاً)[70].

- المذهب الثاني: ذهب الفرّاء[71] والأخفش[72] والمازني[73] والفارسي[74] أن الألف بدك من التنوين المحذوف مطلقاً في الأحوال الثلاث: رفعاً وجراً ونصباً، وعلة القائلين لهذا المذهب: أن التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة، فأشبه التنوين في رأيت زيداً؛ لأنهم إنما وقفوا على رأيت زيداً بالإبدال ألفاً؛ لأن الألف لا تقل فيها بخلاف الواو والياء، وهذه العلة موجودة في المقصور المنون[75].
- المذهب الثالث: قال ابو عمرو[76]، والخليل[77]، والكسائي[78]: إن الألف هي الألف المنقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاثة، وعلتهم: أن التنوين حذف بسبب الوقف، فلما حذف عادت الألف في الأحوال كلها، لأن الألف إنما حذفت لسكون وسكون التنوين، فلما حذف التنوين للوقف لم يبق سبب لحذفها فعادت.

ويرى الباحث: ما ذهب إليه الخليل، وغيره – هو المختار عنده – لأن التداخل يوجد في اللغات، وهو ضرب من ضروب التوسع في اللغة العربية، ولا يصح إطلاق الشذوذ دون روية، وإمعان، كما أنه لا يجوز

تضييق واسع، لأن العربي له لغة يرثها ويتكلم بها، وله أذن بها، فيسمع لغة غيره، وغيره يسمع لغته، فينشأ عن ذلك الاستماع تركب لغة ثالثة – فالصواب، ما نسب للخليل بن أحمد، وهو مذهب أبي عمرو، والكسائي، وهو أن الألف منقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاث، ولما حذف التنوين للوقف عادت الألف، وعزي هذا المذهب إلى الكوفيين.

وقال به ابن كيسان[79]، والسيرافي[80]، والأعلم[81]، وأبو علي الشلوبين[82] وأبو حيان[83]، ورجعه ابن الجوزي[84] وقوّاه ابن عقيل[85]

قال الصبان: (ثمرة هذا الخلاف تظهر في الاعراب: فعلى أنها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ وعلى أنها المنقلبة عن الباء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة؛ لأنها حينئذٍ محل الإعراب، فاحفظه)[86].

- **مسألة ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات[87].**

– الفرض فيه أن يبين ما يجوز في الوقف على المعتل اللّام مما لا يجوز[88].

– مسائل هذا الباب[89]:

وما حكم: (يا قاضِ) في النداء؟ وما وجه اختيار الخليل لإثباتها فيه؟

وما وجه اختيار يونس لحذفها؟ ولِمَ كان قول يونس أجود؟

– الجواب[90]؟

(يا قاضي) في النداء، فالخليل يختار فيهما الاثبات[91]، هذا على قياس: (هذا القاضي)؛ لأنه موضع لا يثبت فيه التنوين، ويونس يختار الحذف[92]؛ لأنه لما جاز في: (هذا القاضْ)، ثم صار إلى موضع هو أحقُّ بالحذف بما يقع فيه من الترخيم، وحذف التنوين من غير عوضٍ، كان الأختيار الحذف.

– نقد الرماني لهذه المسألة بقوله: وقَوْلُ يُونس هو الاختيار عندي.

– آراء العلماء في هذه المسألة:

– المذهب الأول: أن الخليل يختار إثبات الياء من غير تنوين، فيقول في (قاضٍ) منادى: ياقاضيُ. وهو تفسير السيرافي.

قال السيرافي: "قال أبو سعيد: اختار سيبويه قول يونس؛ لما ذكره، وبعض أصحابنا يختار قول الخليل، رأيت ذلك في سياق كلام نُسب أوله إلى أبي العباس المبرد فيما حكاه محمد بن علي مبرمان، والحجة في ذلك أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل، والذي يُسقط الياء هو التنوين، فوجب أن تَثْبُتَ الياء؛ لأنها لام الفعل، كما ثبتت في غيرها من سائر الحروف[93].

فالسيرافي يذكر أن سيبويه يختار قول يونس، وأن بعض البصريين – منهم المبرد– يختارون قول الخليل، محتجين له بأن المنادى المبني غيرَ المنقوص لا يلحقه التنوين في وصل ولا وقف، وأن التنوين يزيل الياء التي هي لام الكلمة، ولهذا ترجح ثبوت الياء.

وقد عزا جمع غفير من النحويين[94] إلى سيبويه القول باختيار حذف التنوين من الاسم المنقوص المبني في حال الوقف عليه، وهو القول الذي عزاه إلى يونس، وفي مقدمتهم المبرد[95] وابن السراج[96] وابن ولاد[97].

والقول بأن المنادى المنقوص المبني تَثبت ياؤه ويزول تنوينه في حال الوقف عليه قول تعزوه كثير من المصادر إلى الخليل[98].

وقد أخذ بعض النحويين بقول الخليل، منهم المبرد[99] وابن ولاد[100] وابن يعيش[101] والشلوبين[102] وابن الحاجب[103].

- المذهب الثاني: أن الخليل يختار حذف الياء ويُثبت التنوين، فيقول في (قاضٍ): يا قاضٍ وهو تفسير الأعلم.

قال الأعلم: "ذكر في هذا الباب عن الخليل أنه يقول في النداء: يا قاضٍ بالتنوين، واختار سيبويه قول يونس، واعتلَّ له، وبعض النحويين اختار قول الخليل، وحجته أن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وقف ولا وصل، والذي يسقط الياء هو التنوين، فوجب أن تثبت الياء؛ لأنها لام الفعل، كما تثبت في غيرها من سائر الحروف"[104].

فالأعلم يذكر أن الخليل يختار حذف الياء مع التنوين في نداء الاسم المنقوص المبني، فيقول في نداء (قاضٍ): يا قاضٍ، ويذكر أن سيبويه اختار قول يونس ذاكرا العلة في ذلك الاختيار، غير أن الأعلم لم يوضح قول يونس، بل لم يُشر إليه ألبتة، والأعلم ساهٍ فيما عزاه إلى الخليل كما سيأتي، ويبدو لي أن الذي قاده إلى هذا السهو هو أن الأعلم في كتابه (النكت) لا يعدو أن يكون ملخصاً لشرح السيرافي للكتاب، والسيرافي في نصه لم يُبين قول الخليل؛ لأن نص سيبويه فيه واضح، واكتفى – أعني السيرافي – بذكر أن من النحويين من اختار قول الخليل محتجا بأن المنادى المعرفة لا يدخله تنوين في وصل ولا وقف، فلما جاء الأعلم إلى تلخيص هذا النص أراد أن يشير إلى قول الخليل فوقع في ذلك السهو، ويدل على ذلك أن الأعلم ذكر في نصه السابق الحجة التي اتكأ عليها من اختار قول الخليل، وهي أن المنادى المعرفة لا يدخله التنوين في وصل ولا وقف، وأن التنوين هو الذي يُسقط هذه الياء، فلزم أن تثبت الياء؛ لأنها لام الفعل، وهذه الحجة تدل على أن الخليل يقول بإثبات الياء وعدم الحاق التنوين، فلو تمعّنها الأعلم لما وقع في هذا السهو.

وهناك أمر آخر يدل على سهو الأعلم فيما عزاه إلى الخليل، وهو أنني لم أقف على أحد من النحويين عزا

إلى الخليل مثل ذلك، بل على العكس تماما؛ إذ إن كثيراً من المصادر – كما سبق – عَزَتْ إليه القول الآخر.

- رأي الباحث في هذه المسألة:

من خلال ما سبق يتبين أن التفسير الأول – وهو التفسير القائل بأن سيبويه نقل عن شيخه الخليل اختياره ثبوت الياء من غير تنوين في المنادى المنقوص المبني إذا وقف عليه – هو التفسير الصحيح؛ لأن سيبويه قد أوضحه بأوضح بيان، إذ قال في نصه السابق: "وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون، كما أختار: هذا القاضي" .

فسيبويه يذكر أنه سأل أستاذه الخليل عن الوقف على المنادى المنقوص المبني، فأخبره بأنه يختار الوقف عليه بالياء دون تنوين، محتجا بأن المنادى المفرد المعرفة لا يُنون، فحمل هذا عليه في عدم الحاق التنوين، كما أنه – أي الخليل– ذكر أنه يختار ذلك كما يختار الجمهور – وهو في مقدمتهم – الوقف على الاسم المنقوص المحلى بـ (أل) بإثبات الياء نحو: القاضيْ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك قبيل حديثه عن هذه المسألة إذ قال: "فإذا لم يكن في موضع تنوين فإن البيان أجود في الوقف، وذلك قولك: هذا القاضي، وهذا العَمِيْ؛ لأنها ثابتة في الوصل"[105].

- مسائل هذا الباب[106]:

- ما الشاهد في قوله تعالى: (وجعلنا لكم فيها معايشَ ومن لستُم له برازقينَ)[107]؟

وما قول سيبويه في معايش؟

- الجواب[108]:

قال سيبويه: إن جمع معيشة على معايش بالهمز؛ لأن حرف اللين عين الكلمة؛ إذ هي من عاش، وحرف اللين إنما يقلب همزة إذا كان مزيداً على حروف الكلمة وإلا فلا[109]. ورفض أبو العباس همز ياء معايش[110].

- نقد الرماني لهذه المسألة بقوله: والاختيار عندي ما ذهب إليه سيبويه[111].

- آراء العلماء في هذه المسألة:

- المذهب الأول: ذهب سيبويه: إن جمع معيشة على معايش بالهمزة؛ لأن حرف اللين عين الكلمة؛ اذ هي من عاش، وحرف اللين إنما يقلب همزة إذا كان مزيدًا على حروف الكلمة، والّا فلا[112].
- المذهب الثاني: اعترض الفرّاء همزها؛ لأنها على وزن (مفعِلةِ) بكسر العين، والياء أصلية من الفعل، في حين الذي يهمز ينبغي أن تكون ياؤه زائدة نحو: مدِينة ومَدَائِن، وقبيلة وقبائل، إلّا أنّ توهم العرب جعلهم يتصورون أنها (على وزن فعيلة، لشبهها بوزنها في اللفظ، وعّدة الحروف، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة شُبّهة بفعيل، وهو مفعِل بكسر العين)[113].

وهـذا يعني أن الـيـاء التي فـي مصيبة، مـنقلبة عـن العين، التي هي واو، والـيـاء التي للمد، نحو: سفـينة وصحيفة، فهمزوا الـيـاء المـنقلبة عـن الواو التي هي عين الفعل، كما همزوا الـيـاء التي للمد، فـي نحو: سفائن وقبائل، ولا تشبه هذه الـيـاء تلك؛ لأن هذه مـنقلبة عـن واو، هي عين أصلها الحركة، وتلك زائدة للمد، لاحظ لها في الحركة[114].

- المذهب الثالث: رفض المبرد أيضاً همز ياء معايش؛ لأنها من الأصل متحركة، وانما ترد إلى ما كانت عليه مـنتقداً فـي الوقت نفسه نافعاً الذي (لم يكن له علم بالعربية، وله فـي القرآن حـروف قد وقف عليها، وكذلـك قول من قال في جمع مصيبة مصائب إنما هو غلط، وإنما الجمع مصاوب، لأنّ مصيبة مفعلة، فعلـى هذا يجري وما أشبهه)[115].
- المذهب الرابع: هاجم أبو عثمان المازني أصل المشكل بنظره، وهي القراءة التي أخذت عن نافع حيث قاس الأخير معيشة عـلـى مصيبة، وقد أخطأ القياس، ونافعاً (لم يكن له علم بالعربية، وقد حمل الهمزة عـلـى مصائب على الهمزة في إسادة، أي، أنها بدل من الواو، كما أنها في إسادة بدل من الواو)[116].
- المذهب الخامس: خطّأ ابن جني من جمع مصيبة على مصائب قياساً على غيرها، مع أنه لا وجه له فيه؛ لأن مصيبة مفعلة، وحركة عينها متحركة فـي الأصل، وقياسها مصاوب[117]، والـيـاء فـي مصيبة هي عين الفعل متقلبة عن واو، وأصلها مصوبة[118].

ويذهب الباحث مع رأي الرماني في ترجيحه لرأي سيبويه.

ويلخص الـبـاحـث رأيه فـي هذه المسألة: بما أن الهمز لا يستند إلى قاعدة النحويين، وورود اللفظة فـي القرآن الكريم تسندها شواهد آخر، كما فـي قوله تعالى: (وَمـن أَعْرَضَ عـن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ القيامة أَعْمَى)[119]، فكان ينبغي للمـنتقدين إتباع ما فـي المصحف الشريف، وحري بهم اتباع القراء، وما كان ينبغي لهم ان يلزموا نفسهم بالتمسك بالقراءات القرآنية، ووجوب اتباعها التي فـي ضوئها هاجموا النحويين الذين حكموا قواعدهم عـلـى هذه القراءة باللحن والخطأ ومجيء معايش، أو معائش عـلـى اللغتين سببان؛ لأنه لا أثر يترتب عليها مـن فرق دلالي، والأمر هنا ليس معيارياً، سواء كان نحوياً أم صرفـياً، بل الأمر يتعلق بالناحية الصـوتية هـذا مـن جهة[120]، ومـن جهة أخرى أنها لغة مـن لغات العرب، والقبول بها أولى مـن الحفاظ عـلـى قواعدهم عـلـى فرض الاطّراد فـي كل ما قعدوا له متحققاً، وإلا فمصائب قبلوا بها عـلـى غير قياس أبنيتهم، فكان ينبغي القبول بهذه؛ لأنها مثلها سواء مـن دون افتراض الأصل، أما مـن الناحية الصرفـية، فإن المعتل الزائد له طريقان فـي الجمع، الأول: إذا كان الحرف الواقع بعد ألف يبدل عـلـى (فواعل)، و (فعائل) نحو صحيفة ورسالة، وعجوز[121].

والثاني: إن الهمزة أصلها مبدلة من الألف المبدل من حرف العلة، فيجمع أيضاً على (فواعل) و (فعائل)، وهذان الطريقان غير متحققين هنا[122].

أما ما كان حرف العلة فيه أصل، فيجمع على مفاعل لا غير، نحو: معايش ومقاوم ومعاين؛ في جمع: معيشة ومقامة ومعونة فترد إلى الأصل، ولا تقلب همزة[123]، ولذلك خطّأوا[124]، مارُوي عن نافع[125]، في همز معايش وقالوا: مصائب، بالهمز شاذاً[126].

وعده سيبويه خطأ منهم[127]، وعلّة منعهم هو جمع معيشة على معايش بالهمز؛ لأن حرف اللين عين الكلمة؛ إذ هي من عاش، وحرف اللين إنما يقلب همزة إذا كان مزيداً على حروف الكلمة، وإلا فلا[128].

ومن نافلة القول: إن مجمع اللغة العربية في مصر أجاز إلحاق المد الأصلي في صيغة "مفاعل" بالمد الزائد في صيغة "فعائل": قياساً على ما نقل عن العرب من جمع "مصيبة" على "مصائب"، و "مصايب"[129].

ويذهب الدرس الصوتي الحديث إلى أن نطق الفتحة الطويلة ثُقل أن يتبعه النطق بهمزة يتبعها صوت لين قصير لما يبذل من مجهود ومعلوم أن الهمزة نطقها كالهوع، وبذلك لا يتحقق الانسجام الصوتي، وربما يشترك معه الانزلاق الصوتي. حيث يحول الكسرة إلى ياء نصف صامت، فتتحوّل هي الأخرى إلى صوت لين من جنس حركتها، كما في نطق الحجازيين. وينتج عن ذلك توتر عصبي لجهاز النطق. هذا من الناحية النطقية الفونولوجية "السياقية"[130].

أما من الناحية الفوناتيكية، فنحن أمام تتابع فتحة طويلة، وهمزة، وحركة قصيرة، أي أن هناك حركتين، وصوتاً صامتاً لا يجانسهما، ويمكن القول: إن تردد هاتين الحركتين في حيز واحد مع صعوبة اجتماع الثالث –الهمزة معهما– يأخذ بالحسبان قانون التأثر والتأثير بين الهمزة وحركتها، فالصامت الهمزة انفجاري مهموس–عند المعاصرين– يتحول إلى صوت لين، وهو الياء المجهور المتسع مجراه في النطق به، ومخرج الهمزة من الحلق[131].

وأما الياء، فمخرجها من منطقة الفم، حيث يشترك في ذلك اللّسان والشفتين معاً. عندها ترتفع مقدمة اللّسان إلى أعلى ، والشفتان في حال انفراج، أما الكسرة فهي حركة أمامية، فيبدو المجهود جلياً، لذا حذفت الهمزة وأبقيت كسرتها، ومن ثم أشبعت، ليحدث الانسجام الصوتي مع ما يجاورها من أصوات حتى يتحقق الاقتصاد في الجهد أثناء النطق: ليتناسب وعادات العرب اللغوية[132].

- **مسألة ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف[133].**

– الفرض فيه أن يبين ما يجوز في ألف الوصل من مواضعه وحركته مما لا يجوز[134].

– مسائل هذا الباب[135]:

ما الذي يجوز في همزة الوصل في تسميتها ومواضعها؟ وما الذي لا يجوز؟ ولِمَ ذلك؟

- الجواب[136]:

الذي يجوز فيها اجراؤه على كُلِّ ما يبنى على السكون أوله، وهو يَطَّرِدُ، ولم أجازها سيبويه بأنها ألف وصل، وخالفه أبو الحسن في ذلك؟

- نقد الرماني لهذه المسألة[137]: ما ذهب إليه سيبويه ضرب لطيف.
- آراء العلماء لهذه المسألة:
- المذهب الأول: ذهب سيبويه[138] والكسائي[139] والفرّاء[140]: بأنها ألف وصل، وحجتهم في ذلك: إن صورتها صورة الألف، فقلبت ألفاً، وبناء على هذا، فهي ألف وصل، أما علة ضمها؛ لأنهم كرهوا أن يكسروها، وبعدها يأتي مضموماً، فينتقلون من كسر إلى ضم فضموها لضم الذي بعدها. كما في قوله تعالى: "اقْتُلُوا يُوسُفَ"[141].
- المذهب الثاني: ذهب قطرب[142] إلى أن همزة الابتداء، هي همزة قطع كثر في أوّل الكلمة فسقطت، كما في قوله تعالى: "اهدِنَا الصِّراطَ" .
- المذهب الثالث: انتقد الأخفش[143] ما ذهب إليه الأعلام من أن تكون همزة الوصل ألفاً، لأن الألف ساكنة، لا حركة لها، وإنما كسرت في قوله تعالى: "أهدِنَا الصِراطَ"[144] وما أشبهه لالتقاء الساكنين.
- المذهب الرابع: انتقد أبو بكر الانباري ما ذهب إليه الأخفش، واصفاً قوله بالغلط؛ لأن الألف إذا كانت ساكنة، لا حركة لها، فكيف دخلت الابتداء؟ والعرب لا تبتدئ بساكن! هذا من جهة ومن جهة أخرى، أنه لا يمكن تصور أن يدخل الابتداء حرف ينوي به السكون[145].

وانتقد ايضاً ما ذهب إليه قطرباً، ووصف قوله بالغلط، لان همزة القطع إذا كانت في أول الكلمة، ثم وصلت بشيء قبلها كانت مهموزة في الوصل، كما تهمز في الابتداء، من ذلك قوله تعالى: "وَأخذتُم على ذلكم إصري"[146]، وبما أن الهمزة في (إصري) ثابتة في الوصل والابتداء على حد سواء، فكان عليه أن يهمز ألف (إهدنا) في الوصل والابتداء أيضاً، إن كانت عنده همزة قطع؛ لأن الحكم في المسألتين لا يختلف، وحكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد[147].

للباحث رأي في هذه المسألة: تعددت آراء القدماء في سبب تسميتها بهمزة الوصل، إلى ثلاثة آراء: اثنان منها للكوفيين:

الأول: تسقط همزة الوصل اتساعاً.

الثاني: لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها.

الثالث: إن سبب تسميتها: هــو لوصول المتكلم بها إلى النطق بالســاكــن، وهــذا قول البصريين[148]، وذهب البعض إلى أنها سميت بذلك؛ لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها[149].

ويرى الباحث: إن للوصل همز (همزة وصل) فثبت أنها همزة، وليست ألفاً، أما الألف، فهي ثابتة ألف عما في نحو: (آلرجل)؟ فـــي الاستفهام؛ لأن الحركة هنا ملازمة له، والتفاتة قطرب تجاهلها أكثر القدماء مع أنها جديرة بالتتبع والمناقشة وهو قريب ما توصل إليه المحدثون.

- **مسألة الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد[150].**
  - الفرض فيه: أن يُبين ما يجوز في المتقاربين مما لا يجوز[151].
  - مسائل هذا الباب[152]:

وما مخرج النون في حال ادغامها في الرّاء واللّام، والياء، والواو؟ ولِمَ وجب أنها من الضم في هذه الحال مع الغنة الموجودة لها؟ ولم لو كان مخرجها في حال إدغامها في هذه الحروف من الخياشم ولما جاز ذلك عند سيبويه واعترض ابو العباس ذلك؟ وهل ذلك للزوم الغنة ذلك المخرج؟

- الجواب[153]:

الحروف التي تَقْرُبُ من النون قرباً شديداً، وهي اللّام وأخواتها: وهي (الرّاء، والميم، والياء، والواو)، وهذه الحروف الخمسة تدغم النون فيها، وتكون معها من حروف الفم، وقول سيبويه: ان النون تدغم فيه لان مخرجها يكون من الفم لا من الخياشم، وعند ابو العباس لا يجوز ذلك.

- نقد الرماني لهذه المسألة[154]: والاصل في ذلك مذهب ابي العباس.
- آراء العلماء في هذه المسألة.
- المذهب الاول: ذهب سيبويه أن النون تدغم في خمسة أصوات هي: (الرّاء واللّام والياء والواو والميم)، وهي التي أطلق عليها القدماء لفظ: (يرملون)[155].

وتدغم النون في اللّام والرّاء نحو: من رأيت، ومن لك، فهذا مخرج، وتدغم في الواو نحو: من ولّى، فهذا مخرج الميم والباء، وتدغم في الياء نحو: من يريد، فهي إذن تُدغم في أصوات بأعينها من مخارجها، لذلك أستنكر اظهارها مع التي يجاور هذه الأصوات[156].

وعلل سيبويه ذلك بسبب بعد مخرجهن عن سائر الأصوات، وقلة شبههن بغيرهن ولا سيما النون؛ لأنها صوت مخرجه من الخياشيم، فلا يدغمن فيها، كما لا تدغم هي فيهن، "وأما اللّام فقد تدغم فيها –النون–؛ وذلك قولك: (هنري، فتدغم في النون"[157] .

- المذهب الثاني: انتقد أبو العباس المبرد سيبويه إدغام اللّام في النون، ووصف هذا الإدغام بالقبيح، كما

فـي أمثلته: (هنّري– هنّحن)، فـي (هل نرى)، و(هل نحن)، وتعليله بأن الـنـون تدغم فـي الخمسة الأصوات: (الرّاء، واللّام، والياء، والواو، والميم) لا غير[158].

وقال ايضاً: "لو كانت النون من مخرج الرّاء واللّام، لبعدت من الميم لكن مخرجها مع الميم من الخياشيم، لأن الميم تخرج مـن الشفة وتصير إلى الخياشيم للغنة التي فـيها، فتدغم فـيها الميم لتلك المجاورة"[159] وكذلـك الحال في إدغام النون في الواو من أنها إنما أدغمت في الواو، لأن الواو والميم مخرجهما من الشفة[160].

- الـمذهب الثالث: انتقد الرضي هذا الإدغام، ووصفه بأنه أقبح مـن جميع ما مرَّ مـن الإدغـام، فكما لا تدغم هذه الأصوات في النون، كان ينبغي أن لا تدغم اللّام فيها أيضاً[161].

وانتقد الرضي ايضاً سـيـبـويـه بأن الـنـون لو كانت تدغم فـي أصوات الفم: وهي مـن الخياشيم مع تباعد ما بينهما، (لجاز أن يدغم الأبعد في الأبعد، وهذا نقض الباب، والخروج من المعقول)[162]. وعلة إدغام النون في الـلّام والـرّاء، كما ذهب إليه القدماء: أن مخرجها ما بين هذين الصـوتين. (الـلّام والـرّاء) فـيكون إدغامها مـن وجهين: الأول: يكون بغُنّة، والثاني: بغير غُنّة.

ويذهب الـبـاحـث ما ذهب إليه المبرد فـي اعتراضه عـلـى هذه المسألة ويرى أن الميم ترجع إلى الخياشيم بما فـيها مـن الغُنّة، فلذلـك تسمعها كصـوت الـنـون المتحركة المشربة بغُنّة، والغُنّة مـن الخياشيم، والـنـون الخفـيفة خالصة من الخياشيم، وانما سميت باسم واحد، لاشتباه الصوتين، والا فأنهما ليسا من مخرج واحد، والفرق بينهما مع أن كلاً منهما صوت يخرج من الخياشيم، لكن الصوت فـي الأصل للنون والميم الساكنتين المظهرتين، وإن خُفيت النون وعدمت، فتبقى صفتها التي هي الغُنّة، كما في (عنك). و (منك)، وسميت الغنة الباقية من النون نوناً مخفاة[163].

وعلى أي حال، فالغنّة تطلق على الصوت الخارج من الخيشوم، سواء قام بالصوتين، أو بنفسه، وتقوم الغنّة بنفسها؛ لأن لها مخرج غير موصوفها؛ ولذا أمكن التلفظ بها وحدها، بخلاف سائر الصفات؛ لأنها صـــــوت لاعمل للسان فيه[164].

والسؤال هنا: هل إدغام النون في الواو والياء في كلمة، هو إظهار الغنة، أو إخفاؤها؟

وإذا عرفنا إنَّ الأولى تركها مع صـوتي الـلّام والـرّاء؛ لأن الـنـون تقاربهما فـي الصفة والمخرج، وكذلـك هذه الأصوات الثلاثة مجهورة، وبين الشديدة والرخوة، فالأولى هنا الغُنَّة، وذلك لسببين:

الأول: مقاربة النون إياهما بالصفة.

والثاني: مفارقتها إياهما في المخرج، فهذان سببان يوجبان أن تلازمها الغنة، كي لا تذهب فضيلة النون[165].

الخاتمة:

بعد إبحارنا في شرح كتاب سيبويه للشيخ الرماني محاولين ما ورد فيه من سياقات نقدية أوردها الرماني في شرحه الكتاب وبعد تحليلها وتصنيفها سعياً منّا إلى اكتشاف معالم الممارسة النقدية وخصائصها عنده خلصنا إلى النتائج التالية :

1- يعد سيبويه من علماء اللغة والنحو البارزين في تاريخ البحث اللغوي العربي، ويظهر ذلك من خلال مؤلفه الضخم (الكتاب)، والذي ضمّنَه قضايا صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ومعجمية، وكذا القرآن الكريم والقراءات القرآنية، وكذا فنون الشعر والنثر، وغيرها. كما أنّه يعدّ مِنْ أهم المصادر التي كثرت فيها المادة المتنوعة، والتي استقى منها العلماء من بعده .

2- سار الشيخ الرماني في شرحه للكتاب على منهجية ثابتة في عرض مسائله وهي: (العنوان – الفرض – المسائل – الأجوبة)، وهذه المنهجية قد اتبعها دون تغيير من أول مسألة في الكتاب إلى آخر مسألة، وقلما نجد كتاباً يلتزم بمنهجية ثابتة، على الرغم من كثر حجم الكتاب، وهذا يدل على الترتيب الفكري المنظم والعلمي الذي يمتلكه الشيخ الرماني .

3- يعد الرماني من النحاة الذين اعتمدوا على الأحكام النقدية في شرحة كتاب سيبويه، فقد قام بإعطاء احكام نقدية متنوعة لبعض الموضوعات والمسائل، فنراه استعمل الاحكام النقدية سواء أكانت مقبولة أم مردودة، وهذا الأمر له حضور متميز في كتابه.

4- إن هذه الدراسة بينت أهمية الشرح، وأثره في الدراسات اللغوية، لما حواه من مادة متنوعة غزيرة بالآراء العلمية والتحليلات والتوجيهات التي وضعته في مرحلة متقدمة في الدراسات الحكومية اللغوية .

5- أوضحت هذه الدراسة أن الرماني قد نقل عن النحاة العرب أقوالاً وآراء كثيرة، فلا تكاد صفحة من صفحات كتابه تخلو من نحويين أو أكثر، ومن النحاة الذين أكثر من النقل عنهم الخليل، وسيبويه، والفرّاء، والأخفش الأوسط، والمبرد، وابن السراج وغيرهم .

الهوامش:

(1) ينظر: النقد اللغوي بين المفهوم النظري وآليات التطبيق:112.
(2) الدرس الصوتي عند علماء القرن الخامس الهجري :11.
(3) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد :45.
(4) م.ن 47-48.
(5) ينظر، النقد اللغوي بين المفهوم النظري وآليات التطبيق:114
(6) الكتاب: 518/3.
(7) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٢٦٢٧/6.
(8) م. ن: ٢٦٢٧/6.
(9) م. ن: ٢٦٢٩/6.
(10) م. ن: ٢٦30/6.
(11) ينظر: الكتاب: ٥١٩/٣ ـ ٥٢٠.

(12) المقتضب: ٢٠/٣ .
(13) م. ن: 20/3.
(14) ينظر: الانتصار: 234.
(15) الانتصار: ٢٣٤.
(16) ينظر: الانتصار: ٢٣٤.
(17) يُنظر: الانتصار : ٢٣٧.
(18) الكتاب: 445/4.
(19) شرح كتاب سيبويه للرماني: 3760/8.
(20) م. ن: 3767/8.
(21) هذا البيت من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه. الكتاب: 450/4.
(22) م. ن: 3768/8.
(23) ينظر: الكتاب: 449/4-450.
(24) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٨، وجامع البيان في القراءات السبع: 936/2.
(25) ينظر: المقتضب: 342/1.
(26) الانتصار لسيبويه على المبرد: 268.
(27) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤١١/٣.
(28) ينظر: م. ن: ٤١٣/٣.
(29) الكتاب: ٤٦٠/٤.
(30) شرح كتاب سيبويه للرماني: 3781/8.
(31) م. ن: 3796/8.
(32) م. ن: 3797/8.
(33) يُنظر: م. ن: 3798/8.
(34) ينظر الكتاب : 25/1.
(35) ينظر : م. ن : 285/4.
(36) ينظر : من سر صناعة الاعراب: 199، والمقاصد الشافية: 244/7، وشرح المفصل: 345/5.
(37) ينظر: جهود الفرّاء الصرفية: 288.
(38) شرح المفصل: 344/5-345، وينظر: أدب الكاتب: ٦٠٧، وحاشية سر صناعة الإعراب: ٢٠٠.
(39) الانتصار لسيبويه على المبرد: 271، وينظر سر الصناعة، وشرح المفضل: ٢٤٥/5.
(40) ينظر : شرح الشافية للرضي : 392/3، ومسارات الدرس الصوتي: 111.
(41) اللغة فندريس: ٨٩، وينظر : مسارات الدرس الصوتي: 111.
(42) ينظر: البرهان في علوم القرآن: ١/١٦٩ ، والإفصاح عن معاني الصحاح : 140/7، وبدائع الفوائد: 173/3، والصوت اللغوي في القرآن: 91.
(43) الانتصار لسيبويه على المبرد: 271، وينظر سر الصناعة: ١٩٩، وشرح المفصل : 345/5.
(44) يُنظر: سر الصناعة : ١٩٩.
(45) ينظر: شرح المفصل: 345/5.
(46) ينظر: مفاتيح الأغاني: ٢٦٤
(47) البحث اللغوي عند العرب: ١١٩، وينظر: الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات: ٢٦٨، وظاهرة التعويض في العربية: ١٠٨، وجهود الفرّاء الصرفية: ٢٩٠.
(48) الكتاب: 460/4.
(49) شرح كتاب سيبويه للرماني: 3781/8.
(50) م. ن: 3784/8.
(51) الأحقاف: ٣١.
(52) شرح كتاب سيبويه للرماني: 3785/8.
(53) ينظر: الكتاب: 447/4.
(54) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٥٦
(55) ينظر: مشتبهات القرآن للكسائي: ١٣٨.
(56) معاني القرآن للفراء: 107/3.
(57) شرح المفصل: 544/5.
(58) ينظر: أسرار العربية: ٢٩١.
(59) ينظر: البحر المحيط: ٣٦١/2 – ٣٦٣.
(60) ينظر: مدرسة الكوفة: 171.
(61) ينظر: جهود الكوفيين في علم الأصوات: ٢٧، ومنهج الدرس الصوتي: ١٦٦.
(62) ينظر: منهج الدرس الصوتي: 163.

(63) الكتاب: ١٨٣/٤.
(64) شرح كتاب سيبويه للرماني: 3266/7.
(65) م. ن: 3268/7.
(66) م. ن: 3270/7.
(67) م. ن: 3271/7.
(68) الكتاب: 185/4.
(69) ينظر الأصول: 378/2.
(70) ينظر: التسهيل: ٣٢٨.
(71) معاني القرآن للفراء: 376/1.
(72) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 221/1.
(73) ينظر: التصريف: 381/1.
(74) التعليقة: 266/4.
(75) ينظر: التسهيل: ٣٢٨، والارتشاف: ٢/ ٨٠٠، وتوضح المقاصد:٥/156، والمساعد: 304/4، وشرح الشافـــية: 282/2، وابن يعيش: 77/9، وشرح الجل: 429/2، والتصريح: 338/2، والهمع: ٢٠٥/٢ والأشموني: 204/4.
(76) ينظر الكتاب: ٤ / ١٨٤.
(77) ينظر م. ن: 185/4.
(78) ينظر مشتبهات القرآن للكسائي: ١٤١.
(79) المهذب في النحو: 142/1، ينظر المرتجل: ٤٧، والتصريح: 339/2.
(80) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 184/4.
(81) النكت: 1112/2.
(82) تعليق على كتاب سيبويه: 212/2.
(83) ينظر: الارتشاف: 801/2.
(84) المقدمة الجزولية: ٢٨١ .
(85) ألفية ابن مالك: 142/2.
(86) ينظر: حاشية الصبان على الاشموني: ٢٠٤/٤.
(87) الكتاب: 183/4.
(88) شرح كتاب سيبويه للرماني: 3266/7.
(89) م. ن: 3267/7.
(90) م. ن: 3270/7.
(91) الكتاب: 184/4.
(92) م. ن: 184/4.
(93) شرح كتاب سيبويه:164/5.
(94) ينظر: شرح المفصل: 75/9، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 433/2، شرح التسهيل: 395/3، ارتشاف الضرب: 2190/4، توضيح المقاصد: 1474/3، المساعد: 309/4، شفاء العليل: 806/2، شرح الأشموني: 512/2.
(95) ينظر: الانتصار: ٢٥٢
(96) ينظر: الأصول: 375/2.
(97) ينظر: الانتصار: ٢٥٣
(98) ينظر: الأصول: 375/2، الانتصار: ٢٥٣، التخمير: 227/4، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 432/2، ارتشاف الضرب: 2190/4، توضيح المقاصد: 1474/3، شفاء العليل: 806/2، شرح الأشموني: 512/2.
(99) ينظر: الانتصار: 252، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 164/5.
(100) ينظر: الانتصار: ٠٢٥٣
(101) ينظر: شرح المفصل: 75/9.
(102) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: 1071/3.
(103) النكت : ٢ / ١١٠٩.
(104) ينظر: الايضاح في شرح المفصل: 308/2.
(105) كتاب سيبويه: 182/4.
(106) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٣١٦٩/٧.
(107) الاعراف:١٠، الحجر: 20.
(108) شرح كتاب سيبويه: ٣١٦٩/٧.
(109) الكتاب: 356/4.
(110) المقتضب: ٢٦١/١.
(111) شرح كتاب سيبويه للرماني: 3171/7.
(112) الكتاب: 356/4.

(113) معاني القرآن للفراء: 1/373-374.
(114) ينظر م. ن: ١/٣٧٣، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٦٤.
(115) المقتضب: ٢٦١/١.
(116) المنصف: 307/1، وينظر: المخصص: 12/14، والبحر المحيط: 15/5، والمثل السائر: 46/1.
(117) ينظر: الخصائص: 144/3.
(118) ينظر: المنصف: 309/1، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٦٤.
(119) طه: ١٢٤.
(120) ينظر: في القراءات القرآنية: ١٠٥.
(121) ينظر الكتاب: 367/2، والمنصف: 326/1، والبديع في علم العربية: 596/2.
(122) ينظر: التكملة للفارسي: ٠٢٥٨
(123) ينظر: الكتاب: ٣٥٧/٤، والتبصرة والتذكرة: 896/2.
(124) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 353/2، والمنصف: 307/2، وإعراب القرآن للنحاس: ٦٠٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن: 355/1، ومشكل إعراب القرآن: 306/1.
(125) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 600/1، والبحر المحيط: 271/4، والسبعة في القراءات: ٢٧٨.
(126) ينظر: المقتضب: 123/1، والمنصف: 307/1، ومعاني القرآن وإعرابه: 253/2.
(127) ينظر: الكتاب: 356/4.
(128) ينظر: المدارس النحوية: ١١٩.
(129) ينظر: معجم الصواب اللغوي: 722/1.
(130) ينظر: دراسة السمع والكلام: ٢٠٥.
(131) ينظر: م. ن: 205، والخصائص النطقية والفيزيائية: ١٤٤، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٦.
(132) ينظر: دراسة السمع والكلام: 205، وفي القراءات القرآنية: ١٢٠ - ١٢٦.
(133) الكتاب: 144/4.
(134) شرح كتاب سيبويه للرماني: ٧ / 3183.
(135) م. ن: 3184/7.
(136) م. ن: 3190/7.
(137) م. ن: 3191/7.
(138) الكتاب: 145/4.
(139) ينظر: مشتبهات القرآن للكسائي: ١٤٣.
(140) معاني القرآن للقراء: 385/1.
(141) يوسف: ٩
(142) ينظر: معاني القرآن قطرب: 216/1.
(143) معاني القرآن للأخفش: 1/3-4.
(144) الفاتحة: 6.
(145) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: 155/1.
(146) آل عمران: ٨
(147) ينظر إيضاح الوقف والابتداء: 156/1.
(148) ينظر: اللّامات: ٤٢، وحاشية الصبان: 353/4.
(149) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 682/2.
(150) الكتاب: 445/4.
(151) شرح كتاب سيبويه للرماني: 3760/8.
(152) م. ن: 3772/8.
(153) م. ن: 3774/8.
(154) شرح كتاب سيبويه: ٣٧٧٤/٨.
(155) ينظر الكتاب: 452/4.
(156) م. ن: 456/4.
(157) ينظر: الكتاب: ٤٥٢/٤
(158) ينظر: المقتضب: 350/1.
(159) ينظر: م. ن: 356/1.
(160) ينظر: م. ن: 355/1
(161) ينظر: شرح الشافية للرضي: 280/3، والحجة للقراء السبعة: 18/6.
(162) ينظر: شرح الثانية للرضي: 281/3.
(163) ينظر: جرس الألفاظ: ١٤٣.
(164) ينظر: المنح الفكرية: ٩٧، وجهد المقل: ١٣٧.

(165) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٧١/٣.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، تحقيق: د. موجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، ١٤١٨/ ١٩٩٨م.

2- اسرار العربية، للأنباري، تحقيق: بركات يوسف هبود، ط1، دار الأرقم، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

3- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، ١٤٢٠/ ١٩٩٩م.

4- اعراب القرآن، ابو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، طبقة العاني، بغداد.

5- الافصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن (هبيرة بن) محمد بن هبيرة الذهلي الشيباني، أبو المظفر، عون الدين ان (ت560هـ) المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن ١٤١٧هـ.

6- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، (ت 672هـ)، دار التعاون، (د.ت).

7- الانتصار لسيبويه على المبرد، إبن ولاد، بيروت، ط1، 1416هـ/ ١٩٩٦ م.

8- ايضاح الوقف والابتداء، أبو البكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨) تحقيق: محيي الدين عبد الرحمـــن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق١٣٩١ هـ – ١٩٧١م.

9- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

10- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.

11- البحر المحيط، ابو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

12- بدائع الفوائد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـــ) الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

13- البديع فـــي علم العربية، مجد الدين ابو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعه ام القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤٢٠هـ.

14- البرهان فـــي علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تح: محمد ابو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ط1، ١٣٦٧هـ/ ١٩٥٧م.

15- البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري، تحقيق: د. طه عبد الحميد، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب.

16- التبحرة والتذكرة، الصميري، تحقيق: د. فتحي علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة ام القرى، ط1، 1402هـ-١٩٨٤م.

17- التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، ط١، 1413هـ- ١٩٩٢ م.

18- التضمير، شرح "المفصل فـــي صنعة الاعراب، للزمخشري" الموسوم بـــ "التخمير"، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، (ت ٦١٧هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط1، ١٩٩٠ م.

19- التعليقة علـى كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط1، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

20- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفـــية ابن مالك، المرادي، تحقق: د. عبد الرحمـــن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، 1422هـ-2001م.

21- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان بن سعيد بن عثان، بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة الأولى، 1428هـ- ٢٠٠٧م.

22- جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، ماهر مهدي هلال، سلسلة دراسات دار الرشيد.

23- جهد المقل، محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده (ت ١١٥٠ هـــ) دراسة وتحقيق د. سالم قدوري الحمد، الناشر، دار عمار الطبعة الثانية ٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

24- جهود الفرّاء الصرفية، محمد بن علي خيرات، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
25- الجوانب الصـــوتية فـــي كتب الاحتجاج للقراءات، عبد البديع النبرباني، الناشر: دار الغوثاني – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـــ – ٢٠٠٦م.
26- حاشية الصبان عـــلـــى شرح الأشموني عـــلـــى ألفـية ابن مالك، ضبطه وصححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
27- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، غانم قدوري الحمد، دار عمار، ط٢،٢٠٠٧م .
28- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد – العراق –١٩٨٠م.
29- دراسة السمع والكلام، سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ط1، ٢٠٠٠م.
30- الدرس الـصـوتـي عند علماء القرن الخامس الهجري، ابو عناني سعاد آمـنة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2011.
31- السـبعة فـــي القراءات: أحمد بن موسـى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، المحقق: شـوقي ضـيف: دار المعارف– مصر – الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.
32- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تحقيق: حسن هنداوي، د.ت.
33- سر صناعة الاعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥ هـ.
34- شرح الأشموني عـــلـــى الفـــية ابن مالك، علي بن محمد نور الدين الأشموني، (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ- ١٩٩٨ م.
35- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، و د. محمد بدوي المختون، مكتبة هجر، ط1، ١٤١٠/ 1990 م.
36- شـــرح المفصـــل، موفق الدين يعيش بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ-2001م.
37- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د.صاحب ابو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
38- شرح شافية ابن حاجب، للرضي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ- ١٩٨٢م.
39- شرح كتاب سيبويه، ابو الحسن علي بن عيسى الرماني، دراسة وتحقيق: شريف عبد الكريم النجار، تقديم: عياد عيد الثبيتي، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2021.
40- شرح كتاب سـيـبـويـه، أبو سعيد السيرافـي، ج1، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، و د. محمود فهمي حجازي، والجزء الثاني تحقيق: د. رمضـان،، والجزء الثالث تحقيق: د. فهمي ابو الفضـل، والجزء الرابع، تحقيق: د. محمد هاشـم عبد الدايم، الهيئة المصـرية العامة للكتاب، ١٩٨٦ م.
41- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، شهاب احمد الخفاجي، (ت ١٠٦٩ هـ)، تصحيح وشرح: د. محمد كشاش، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
42- الصوت اللغوي في القرآن، د. محمد حسين علي الصغير، الناشر دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
43- ظاهرة التعويض في العربية وماحل من المسائل، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، دار عمان، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ – 1987م.
44- في القراءات القرآنية، دراسات في البنية والدلالة، د. خالد إسماعيل حسان، القاهرة 2016م.
45- الكتاب، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت/ ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٣، 1403هـ، عالم الكتب، بيروت.
46- اللامات، أبو القاسم عبد الرحمـــن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـــ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـــ – ١٩٨٥م.
47- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ-١٩٩٦م.

48- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط7.
49- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، ط1، 1377هـ- ١٩٥٨ م.
50- المرتجل، أبن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢/ ١٩٧٢ م.
51- مسارات الدرس الصوتي عند رضي الدين الاسترابادي، مقاربة لسانية . د. حسن عبد الغني الاسدي، دار المدينة الفاضلة للطباعة والنشر، ط1، 2014م.
52- المساعد علـــى تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٤ م.
53- مشتبهات القرآن، علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، الكوني، أبو الحسن الكسائي (ت ١٨٩هـ)، تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨م.
54- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني (ت ٤٣٧هـــ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
55- معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د. عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
56- معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور.
57- مفاتيح الاغاني في القراءات والمعاني: محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرماني (ت بعد ٥٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، الناشر: دار ابن حزم، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.
58- المقاصد الشافـية فـي شرح الخلاصة الكافـية (شرح ألفـية ابن مالك)، ابو اسحاق ابراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ-2007م.
59- المقتضـــب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضـــيمة، ط2، لجنة احياء التراث الاســـلامي، القاهرة، 1399هـ-1979م.
60- المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.
61- المنح الفكرية في شرح المقدمة الجزرية، ملا علي القاري، تحقيق: اسامة عطايا، دار العوثاني، للدراسات القرآنية، الطبعة الثانية ١٤٣٣ هـ -2012.
62- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، ١٣٧٣هـ-1954م.
63- المهذب في النحو.
64- النقد الصوتي بين المفهوم النظري وآليات التطبيق، عبد الواحد زيارة إسكندر المنصوري، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الانسانية، مجلد ٣٠، عدد (2أ)، ٢٠٠٦ م.
65- النكت فـي تفسير كتاب سـيـبـويـه، الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: زهير سلطان، ط1، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، مـنشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت.
66- نهج الدرس الصوتي عند العرب، د. علي خليف حسين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
67- همع الهـــوامع، جلال الدين عبد الرحمـــن السيوطي (ت 911هـ)، صححه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.